دور بيئة الأعمال في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاسها على أداء الاستثمار السياحي في الجزائر

The role of the business environment in attracting foreign direct investment and its reflection on performance Tourism investment in Algeria

أد/ غـــزازي عمر [1]، د/ إديـــــر رانية*[2]

[1] جامعة البليدة 2، **orezazi@yahoo.fr**

[2] جامعة البليدة 2، **raniaidd@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/06/02 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص: في ظل التحديات الراهنة والنمو الكبير الذي يشهده النشاط السياحي الدولي والتوجهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في الجزائر، التي تعتمد في مقامها الأول على تنمية الاستثمار السياحي من خلال دعم كل إمكانياتها السياحية التي تتمتع بها، تسعى الجزائر إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتمويل الاستثمارات السياحية التي تستوجب رؤوس أموال ضخمة عجزت الموارد المالية المحلية في تجسيدها على أرض الواقع، إلا أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر والتي لا تستجيب لتطلعات المستثمرين الأجانب، تقف حاجزا أمام قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيفها في ترقية الصناعة السياحية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : بيئة الأعمال؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الاستثمار السياحي ؛ السياحة.

Abstract: In light of the current challenges and the great growth witnessed by the international tourism activity and the strategic directions of the tourism Initialization in Algeria, which depends in its first place on the development of tourism investment by supporting all its tourism potentials that it enjoys, Algeria seeks to attract foreign direct investment as a mechanism for financing tourism investments that require Huge capital, local financial resources have failed to materialize on the ground, but the business performance environment in Algeria, which does not respond to the aspirations of foreign investors, stands as a barrier to its competitiveness in attracting foreign direct investment and employing it in the promotion of the tourism industry in Algeria.

Keywords: business environment; direct foreign investment; Tourism investment; tourism.

* **إديـــــر رانية.**

I. مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة والاتجاه صوب القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات لتنويع مصادر الدخل والحد من تبعية الاقتصاد الوطني للريع البترولي، تسعى الجزائر جاهدة للنهوض بالقطاع السياحي إلى جانب القطاعات الاقتصادية المدرة للثروة، وهذا بالنظر إلى أهمية القطاع في تعزيز المسار التنموي بالجزائر، وما تنعم به من تراث غني ومن مقومات سياحية معتبرة تؤهل الجزائر بأن تكون وجهة سياحية عالمية بامتياز، إلا أن طبيعة الاستثمار في القطاع السياحي يستوجب توفير موارد مالية ضخمة تقف أمام تجسيد المشاريع المسطرة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية، حيث سجل القطاع تعثر 540 مشروع سياحي بسبب مشكل التمويل سنة 2018، ما يمثل نسبة 40% من نسبة الاستثمارات السياحية المعتمدة في الجزائر، ففي ظل قصور الموارد المالية المحلية لتجسيد الاستثمارات السياحية خاصة في الوقت الراهن الذي تشهد فيه السياحة الجزائرية ضعفا فادحا في هياكل الاستقبال السياحية ومختلف مكونات البنية الفوقية للسياحة، عمدت الجزائر منذ أواخر الثمانينات بانتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى ضرورة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمي، حيث عملت على تحسين مناخها الاستثماري وتهيئة البيئة المناسبة من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي تَضمن جملة من الحوافز والمزايا الضريبية والجمركية، من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أحد أهم مصادر التمويل الخارجي إلى جانب كل المنافع التي تتميز بها من خلال الحد من معدلات البطالة، توطين التكنولوجيا وجلب الخبرات والمهارات العلمية.

إلا أن الواقع يدل على محدودية رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث بلغ ما يقارب 30602 مليون دولار خلال الرباعي الأول من سنة 2019، وهذا نظرا إلى طبيعة البيئة الاستثمارية في الجزائر وحجم المعوقات التي يعاني منها كل من الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء أهمها مشكل العقار وانتشار الفساد الإداري والبيروقراطية، وضعف المنظومة المالية إلى جانب ضعف الاستقرار الأمني الذي عاشته الجزائر سابقا ولا يزال يخيم على صورة الجزائر في الخارج، وفي جانب آخر نجد أن القطاع السياحي لم يستفد من حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة، حيث تتمركز معظمها في قطاع المحروقات لما يتطلبه من تكنولوجيا عالية في مجال الصناعة الاستخراجية حيث يستحوذ هذا الأخير على نسبة 61.93% من إجمالي المشاريع الأجنبية المصرحة في الجزائر في حين يستفيد القطاع السياحي من نسبة 2.11% فقط. وبناءا على هذا الطرح تتناول دراستنا عرضا تحليليا للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء الجزائر من حيث قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومدى توجيه هذه الاستثمارات في دعم مشاريع القطاع السياحي في الجزائر.

وعلى ضوء ما سبق تتمحور إشكالية دراستنا على النحو التالي:

كيف تؤثر بيئة الأعمال في الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ وما مدى مساهمتها في دعم أداء الاستثمار السياحي في الجزائر؟

تؤثر بيئة الأعمال والعوامل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المرتبطة بها على الصورة الحقيقية لمناخ الاستثمار المحدد لقرارات المستثمرين في توجيه مشاريعهم الاستثمارية. فمن خلال هذا المحور سوف نقوم بتقييم مدى جاذبية بيئة أداء الأعمال في الجزائر وفق مجموعة من المؤشرات الصادرة عن أهم المؤسسات الدولية والإقليمية المهتمة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية للدول.

I.1.مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر البنك الدولي منذ سنة 2003 تقريرا سنويا يتضمن اللوائح التنظيمية لبيئة الأعمال التي تؤثر على الشركات المحلية وتقيس الجوانب التي تعزز من النشاط التجاري وتقيده، كما يتضمن التقرير تدابير موضوعية للوائح الأعمال التجارية لـ 190 دولة، ويغطي التقرير 12 مؤشر تتمثل عشرة منها في بدء الأعمال التجارية، التعامل مع رخص

البناء، الحصول على الكهرباء،تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، تنفيذ العقود وفك حالات الإعسار، والجزائر وفق هذه المؤشرات الفرعية تحتل مراتب متأخرة جدا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف الجزائر وفق مؤشر سهول أداء الأعمال

السنة	2015		2016		2017		2018		2019	
المؤشر	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
المؤشر العام	**154**	**50.69**	**163**	**45.72**	**156**	**47.76**	**183**	**36.19**	**167**	**47.77**
بدء النشاط التجاري	141	74.07	145	76.08	142	77.54	107	84.28	150	78.07
استخراج تراخيص البناء	127	65.72	122	64.05	77	71.02	185	22.54	129	63.28
الحصول على الكهرباء	147	59.98	130	57.56	118	60.58	163	44.58	106	69.58
تسجيل الملكية	157	50.67	163	43.83	162	43.83	186	27.5	165	14.26
الحصول على الائتمان	171	10	174	10	175	10	105	45	178	10
حماية المستثمرين	132	45	174	33.33	173	33.33	181	10	168	35
دفع الضرائب	176	41.63	169	45.03	155	53.99	176	41.97	156	53.91
التجارة عبر الحدود	131	64.21	106	55.49	178	24.18	175	30.63	173	38.43
تنفيذ العقود	120	52.89	176	24.15	102	55.49	181	31.76	112	54.24
حل الإعسار	97	42.74	73	47.67	74	47.67	161	23.62	76	19.24

source :https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2020,consulté le :30/12/2019

يشير الجدول إلى المراتب المتدنية التي تصنف فيها الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال وهذا دليل على كثرة وتعقيد الإجراءات الإدارية وارتفاع تكاليفها التي تزيد من صعوبة تأسيس المشروع، إضافة إلى طول الوقت المستغرق لإتمامها، مما يعكس الصورة السلبية لمناخ الاستثمار في الجزائر، وبالتالي عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، فحسب معطيات الجدول لم تعرف الجزائر أي تحسن في بيئتها الاستثمارية خلال الخمس سنوات الأخيرة وبقيت تتذيل الترتيب بالرغم من أنها سجلت بعض التحسن خلال 2019 حيث جاءت في المركز 167 مقارنة بسنة 2018 التي تحصلت فيها الجزائر على المرتبة 183 من أصل 190 دولة شملها التصنيف. ويعزى هذا التحسن إلى تسهيل إجراءات تسجيل الملكية وتقليل تكلفتها من خلال تخفيض رسوم كاتب العدل وإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية، كما عملت الجزائر على تخفيض معدل ضريبة دخل الشركات على السياحة والبناء والأشغال العامة وإنتاج السلع، كما عملت على تحسين إنفاذ العقود من خلال حوسبة المحاكم عن طريق إنشاء نظام إلكتروني لإدارة القضايا (https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2020)

2.I.مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: يصدر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهو مقياس مركب يوضح مدى توفر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، موزعة على 11 مؤشرا فرعيا تضم: استقرار الاقتصاد الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، البيئة المؤسسية، بيئة أداء الأعمال، حجم السوق وسهولة النفاذ إليه، الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة والأداء اللوجيستي، اقتصاديات التكتل،عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، وبناءا على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات، وقد

استقر عدد الدول المدرجة 109 دولة من مختلف أنحاء العالم من بينها 16 دولة عربية سنة 2019. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019 ، الصفحة 8)

وقد سجلت الجزائر أداء ضعيف وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، حيث احتلت مراكز متأخرة من الترتيب العالمي، فخلال الفترة 2013-2019 تراوحت مرتبتها ما بين 81 و84 حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01):تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية للجزائر

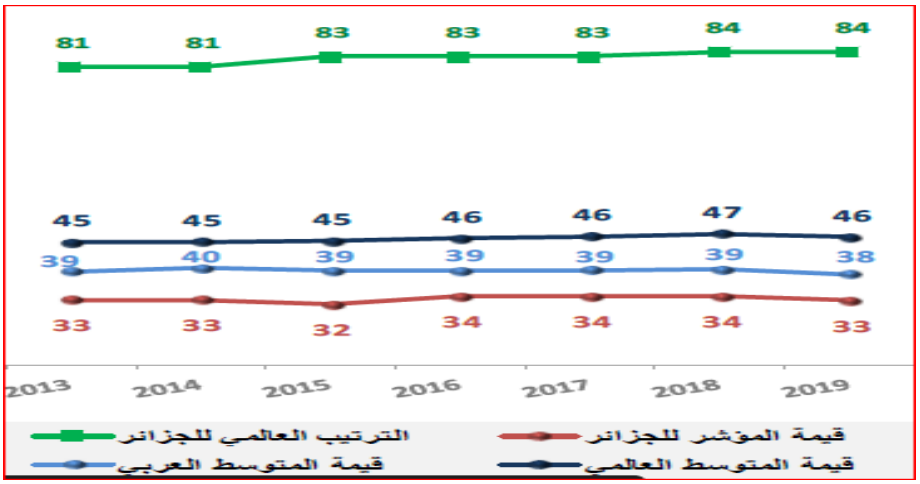

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 2019، الكويت، ص:56.

يوضح الشكل أعلاه أن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر سجل قيم ضعيفة جدا وهي دون المتوسط العالمي بكثير وحتى أقل من المتوسط العربي ما جعلها تصنف في مراكز متأخر من بين الدول التي شملها المسح، وذلك نظرا لأدائها الضعيف في المجموعات الثلاثة الرئيسية المكونة للمؤشر خاصة فيما يخص مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية بالرغم من تسجيلها لبعض التحسن حيث انتقلت من 06 نقاط إلى 18 نقطة سنة 2019 لكن تبقى بعيدة جدا عن المتوسط العالمي، كما ينطبق الأمر على مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور أداء الجزائر وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

مجموعة المؤشرات الفرعية		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموعة المتطلبات الأساسية	استقرار الاقتصاد الكلي الوساطة المالية والقدرة التمويلية البيئة المؤسسية بيئة أداء الأعمال	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47
مجموعة العوامل الكامنة	حجم السوق وفرص النفاذ إليه الموارد البشرية والطبيعية عناصر التكلفة الأداء اللوجيستي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	اقتصاديات التكتل عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	06	15	18.6	19.4	18	18	18

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"، الكويت، للسنوات 2013،2014،2015،2016،2017،2018،2019.

3.I.مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال " منذ عام 1995مؤشر الحرية الاقتصادية لغرض قياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع بالاستناد على 10 عوامل تشمل: السياسة التجارية(معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة(الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية(مؤشر التضخم)، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، التشريعات ،الإجراءات البيروقراطية، أنشطة السوق السوداء تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية وفقا للدليل التالي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ، 2001 ، الصفحة 80)

-(80-100) يدل على حرية اقتصادية كاملة

-(70-79) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

-(60-69.9) يدل على حرية معتدلة.

-(50-59.9) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

-(40-49.9) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

وحسب هذا المؤشر بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 46.2 درجة من 100سنة 2019، لتتذيل بذلك الترتيب العالمي بتصنيفها في المرتبة 171 من أصل 180 دولة شملها التصنيف، لتتمركز بذلك في المنطقة التي تدل على انعدام الحرية الاقتصادية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أداء الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية

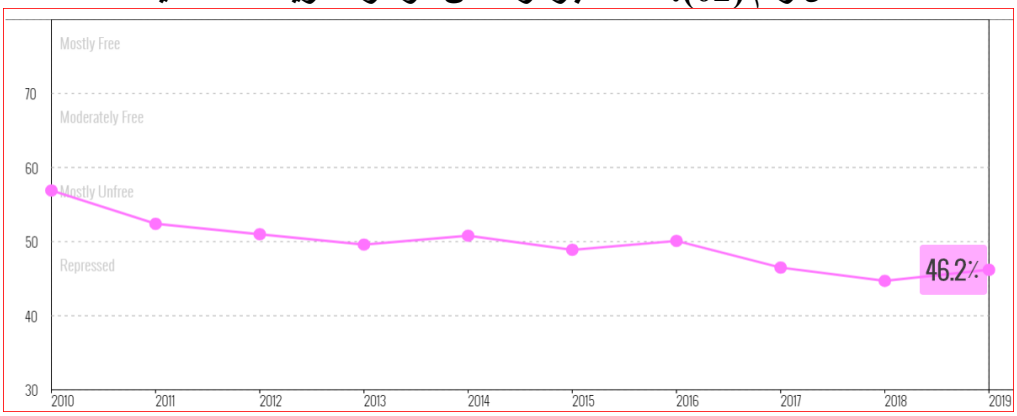

Source : https://www.heritage.org/index/country/algeria, consulté le 30/12/2019

يشير الشكل أعلاه إلى أن الجزائر تتمركز على العموم في المجالات التي تدل على ضعف أو انعدام الحرية الاقتصادية فهي غالبا ما تسجل درجات تقل عن 50 نقطة من 100، ويفسر ذلك حسب التقرير الذي يصدره معهد heritage حول الحرية الاقتصادية باستمرارية الدولة في السيطرة على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع النفط الذي تهيمن عليه الدولة، وانتشار الفساد في قطاع الأعمال الذي يحد من حرية التجارة والاستثمار، إضافة إلى ضعف النظام القضائي في البلاد وخضوعه لضغوط سياسية، وضعف القطاع المالي الذي لا يزال تحت سيطرت الحكومة.

4.I.مؤشر التنافسية العالمي: يصدر المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة النمو والإنتاجية التي تتمتع بها الدول ، والمنافسة اقتصاديا لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، ويدمج الجوانب الناشئة التي تشدد على دور رأس المال البشري

والابتكار واستخدام التكنولوجيا، وقد طرأت تعديلات على منهجية مؤشر التنافسية العالمي الجديد (GCI 4.0) في سنة 2018 لتقييم محركات التنافسية على المدى الطويل بدمج مفهوم الثورة الصناعية الرابعة، ويستند المؤشر لأربع مؤشرات رئيسية محددة للنمو على المدى الطويل والمتمثلة في البيئة التمكينية، رأس المال البشري، الأسواق والنظام البيئي للابتكار.

والجزائر وفق هذا المؤشر تعاني من ضعف قدرتها التنافسية حيث تتمركز في مراتب متأخرة من التصنيف العالمي حسب ما تبينه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (03):أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي

السنة	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2018	2019
الترتيب	79/148	87/140	78/140	86/137	92/140	89/141
الرصيد	4.08/7	3.97/7	3.98/7	4.07/7	53.8/100	53.3/100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Economic Forum, The global Competitiveness Reports, Geneva, Switzerland, 2014-2019.

يوضح الجدول تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري حيث كانت تصنف في المرتبة 79 من أصل 148 دولة، وفي سنة 2019 احتلت المركز 89 من بين 141 دولة شملها التصنيف برصيد 56.3 من 100، إلا أن هذه السنة شهدت بعض التحسن الطفيف بعدما كانت مصنفة في المرتبة 92 من أصل 140 دولة سنة 2018، ويمكن إرجاع سبب تمركز الجزائر في مراتب متأخرة من التصنيف لضعف البيئة التمكينية في الجزائر التي صنفت في المرتبة 93 عالميا، بالإضافة إلى ضعف كفاءة سوق السلع والخدمات والسوق المالي ودرجة انفتاحها على الشركات الأجنبية، وضعف سوق العمل من حيث درجة الاستفادة من الموارد البشرية، وكذلك ضعف النظام البيئي للابتكار والإبداع وتوظيفه في الأسواق حيث حل هذا الأخير في المرتبة 106عالميا، وفي تقرير أعده المنتدى سنة 2017 تم من خلاله رصد أهم العوائق التي تحد من تفعيل القدرة التنافسية لاقتصاد الجزائر وقدرته على جذب الاستثمار الأجنبي، حيث تمثل أكبر عائق في البيروقراطية والفساد وصعوبة الحصول على التمويل، بالإضافة إلى اللوائح والمعدلات الضريبية وعدم استقرار السياسة إلى جانب عوامل أخرى يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): العوامل الأكثر إشكالية في ممارسة الأعمال في الجزائر

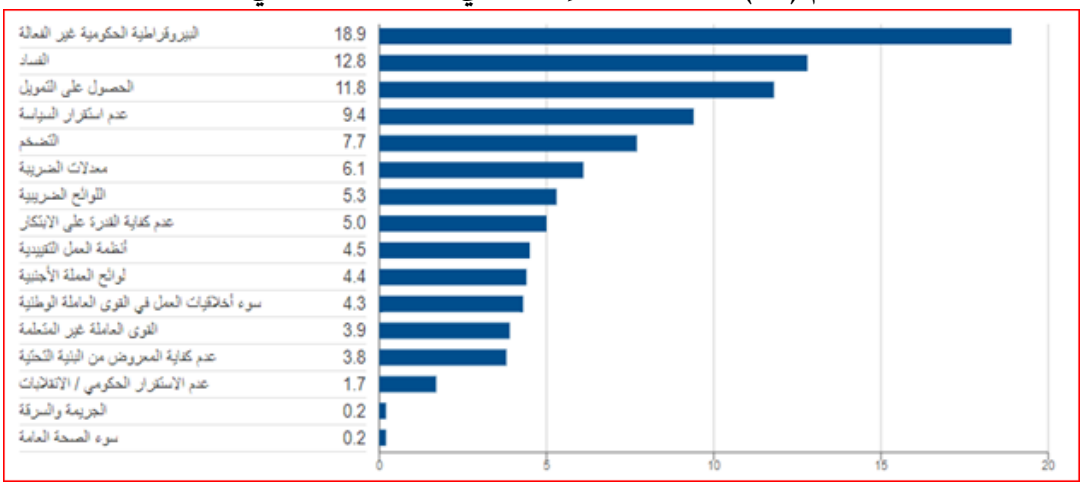

Source :http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA , consulté le :31/12/2019

II. تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن موقف الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر ارتبط بالتطورات التي عرفها العالم في المجال الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل من مرحلة تمتاز بالصراع بسبب الاختلاف في الأهداف إلى مرحلة تمتاز بالتعاون بسبب المصالح المشتركة بين الدول

المستقبلة لرؤوس الأموال و الدولة الصادرة لها، فبعد الاستقلال تبنت الجزائر نهجا اشتراكيا واعتبرت القطاع العام هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني. لذلك كان الاستثمار الأجنبي المباشر مقيدا ومهمشا لأسباب تتعلق بالسيادة الوطنية، لكن بعد فشل التجربة الاشتراكية في تحقيق التنمية الاقتصادية، و أزمة المديونية الحادة التي تعرضت إليها الجزائر، ونظرا للتطورات في المجال الاقتصادي الدولي و زيادة مظاهر العولمة الاقتصادية، شرعت الجزائر في إصلاحات سياسية و اقتصادية هامة من أجل حماية و ترقية الاستثمارات سواء المحلية منها أو الأجنبية، باعتبار أن الاستثمارات من الركائز الداعمة لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الأولية التي تتطلب أموالا ضخمة. فمن خلال هذا المحور سنتطرق لنصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأدائه الاقتصادي

1.II. تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحسنا ملحوظا مع مطلع الألفية الثالثة مقارنة بسنوات التسعينيات نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية عقب العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، وانتهاج الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية المنظمة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب وبقي يسجل تدفقات ضعيفة حسب ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (04): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التدفق	280	1108	1065	638	882	1145	1795	1662	2632	2754
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التدفق	2301	2580	1499	1637	1507	584-	1637	1232	1506	-

unictadstat.unictad.org/wds/TableViewer/tabeleView.aspx, consulté le : 29/12/2019

يظهر الجدول تطورا مستمرا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث انتقل من 280مليون دولار سنة 2000 إلى 1108 مليون دولار و 1065 مليون دولار سنتي 2001 و2002، ويرجع ذلك إلى طبيعة التحفيزات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية من خلال تطبيق الأمر الرئاسي 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الأمر الذي شجع المستثمرين توجيه استثماراتهم نحو الجزائر.كما يعود هذا الارتفاع إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة Espat الهندية.

و تأرجح هذا التطور بعد ذلك بين الزيادة والنقصان ليبلغ سنة 2009 حجم قدره 2746 مليون دولار وبشكل مخالف لتوقعات لأنها أعقبت أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي. وقد فسر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي Total و Partex الفرنسيتين اللتين قدر حجم استثماراتهما بـ 1.436 مليار أورو، يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك و فروعها رفع رأسمالها من2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار، و هو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية والرفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية. (بلخياط، 2014، الصفحة 151)

وفي منتصف سنة 2010 تراجع مستوى التدفق إلى 2301 مليون دولار بسبب الأزمة التي مرت بها شركة "بريتيش بيتروليوم" إحدى أكبر الشركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى الإجراءات الاقتصادية التحفظية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية، لحماية الاقتصاد الوطني من نزيف تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، والمتمثلة في العودة إلى قاعدة "51/49"، يكون للشريك الجزائري نسبة لا تقل عن 51% بالنسبة للأنشطة فيما يخص الأنشطة الإنتاجية، وقاعدة"70/30"

تكون حصة الشريك الجزائري نسبة لا تقل عن 30% بالنسبة للأنشطة الاستيرادية، إضافة لإجبار المؤسسات الأجنبية على تمويل مشاريعها من البنوك الجزائرية وليست الأجنبية. (ميدون، 2015، الصفحة 510)

وبعدها سجل حجم التدفق ارتفاعا سنة 2011 إلى 2580 مليون دولار، لكن تراجع في السنة الموالية نتيجة تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18.2%. وبعدها ارتفعت حصيلة التدفق إلى1637 مليون دولار سنة 2013 بفعل تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مشاريع مشتركة. لتتراجع بعدها بداية من سنة 2014 تزامنا مع انخفاض أسعار النفط، خاصة وأن أغلب الاستثمارات الأجنبية متمركزة في قطاع المحروقات.

II.2. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعددت الجنسيات المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، لكن تعود النسبة الكبيرة منها للدول الأوروبية من حيث عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية ، وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب الجهة المستثمرة للفترة(2002-2017)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	472	1 148 208	78 415
فيما بيها الاتحاد الاوربي	332	666 499	**44 646**
اسيا	114	169 732	11 761
امريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	**901**	**2 519 831**	**133 583**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول أعلاه 2015 تظهر أوروبا كأكبر مستثمر في الجزائر بحوالي 472 مشروع قدرة قيمتها بـ 1148208 مليون دينار جزائري منها (اسبانيا، فرنسا ،ايطاليا، ألمانيا، بريطانيا)، وهي موجودة أساسا في قطاع المحروقات، الصناعات الغذائية (DANON) الفرنسية، الخزف، الكيمياء، الصيدلة، الصناعات المصنعة (MICHELIN)، والصناعات الفولاذية،والمصنع الألماني (HENKEL) لمواد التنظيف كمساهم في رأس مال المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف (ENAG)، ومجموعة(MESSER) المتخصصة في الغازات الصناعية،ومشروع الشركة الألمانية (LINDE)، وبنك(HSBC)، ثم يأتي بعد ذلك الاتحاد الأوروبي بحوالي 332 مشروع بقيمة 666499 مليون دينار جزائري، وذلك بعد دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق منذ 2005،لتحتل بعدها الدول العربية بـ 332 مشروع قيمتها 666499 مليون دينار جزائري، جلها يرجع للكويت ومصر و المملكة العربية السعودية، ولعل يرجع هذا إلى طبيعة العلاقات الخارجية التفضيلية للاستثمارات العربية في إطار الاستثمارات العربية البينية، لتحتل بعدها آسيا بـ11468 مشروع قيمتها169732 مليون دينار جزائري أغلبها في قطاع المحروقات، اليابان (JGC-ITOCHU) والصين (CNOC)، كذلك الاستثمارات العقارية، وتليها الشركات الأمريكية بـ 18 مشروع قيمتها 68813 مليون دينار جزائري، من بينها شركة (Internationelinc Recources Petrofac) ،كما شملت قطاع الكيمياء والصيدلة التي قامت بها شركة،(PFIZAR)، (مساني، ، 2019 ، الصفحة 158،160)وتأتي بعدها الشركات المتعددة الجنسيات بـ 28 مشروع قيمتها 33160 مليون دينار جزائري، تليها إفريقيا بستة مشاريع بقيمة 39686 مليون

دينار جزائري أهمها شركة (KAHRAMA) لتحلية المياه وإنتاج الكهرباء، و استراليا أيضا بمشروع واحد قيمته 2974 مليون دينار جزائري تمثل في (BHPK).

II.3. الأداء الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لدراسة ومعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف حسب التحليلات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع ، عادة ما تكون بتحليل الآثار التي يحدثها هذا الاستثمار في عدة مجالات، و بناء على المعطيات المتوفرة لدينا من الإحصاءات، سنحاول إظهار هذا الأثر من خلال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام وفي تكوين رأس المال الثابت، ومدى توفيره لمناصب الشغل.

II.3.1. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي الخام :تشكل نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الخام مدخلا لدراسة درجة تأثير هذه الاستثمارات على معدلات النمو الاقتصادي التي يحققها البلد المضيف، فبالنسبة للجزائر وبالنظر لضعف حجم التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية، تساهم هذه المشاريع بنسبة ضعيفة في الناتج المحلي الخام بالجزائر حسب ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم(05):نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة %	2.47	8.9	7.64	3.90	4.30	4.96	6.96	4.91	5.26
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة %	5.25	3.93	4.07	2.33	2.37	1.88	0.83-	2.37	1.78

unictadstat.unictad.org/wds/TableViewer/tabeleView.aspx consulté le : 29/12/2019

إن درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج السلع و الخدمات المنتجة داخل البلد المضيف بالشكل الذي يعمل على تلبية الطلب المتزايد عليها، يمكن أن يعوض عن أوجه القصور الهيكلي للاقتصاد المحلي من خلال زيادة الإنتاج ورفع كفاءته مما يؤدي في نهاية الأمر إلى التأثير في صناعات تحويلية أو قيام صناعات تكميلية، والملاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر يشغل حيزا صغيرا من الناتج المحلي الخام في الجزائر و بلغ في أقصى نسبة له 2.02 % سنة 2001 وباقي السنوات مابين 1 % و 2%، رغم تحسن تدفقه بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وتطور الناتج الإجمالي الخام. لذلك الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم مساهمة جدية في إنتاج السلع والخدمات المنتجة في الجزائر، وبالتالي له مساهمة ضعيفة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

II.3.2. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت:يعتبر تكوين رأس المال الثابت كمؤشر لقياس درجة الاستحواذ على الأصول الثابتة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو من دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لمساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف لها، فمن خلال الجدول التالي سنبين مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأسمالي الثابت في الجزائر:

الجدول رقم (06): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	الزراعة	البناء و الأشغال العمومية	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الاتصالات	المجموع
عدد العمال	641	23928	81413	2196	2407	7656	13842	1500	133583
النسبة%	0.48	17.91	60.95	1.64	1.80	5.73	10.36	1.12	100

Source : unictadstat.unictad.org/wds/TableViewer/tabeleView.aspx consulté le : 29/12/2019

يبين الجدول السابق أن حصة الاستثمارات الأجنبية في التكوين الرأسمالي الثابت ضعيفة جدا، حيث سجلت أعلى معدل لها سنة 2001 بنسبة 8.9%،بعدها عرفت انخفاضا مستمرا تماشيا مع وتيرة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، خاصة في السنوات الأخيرة تزامنا مع انخفاض أسعار النفط.

II.3.3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل: من الدوافع التي تجعل البلدان تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساهمتها في تكوين وتأهيل و رفع مستوى العمالة المحلية بالإضافة إلى التقليل من معدلات البطالة بفتح فرص عمل جديدة مع المحافظة على مناصب العمل القائمة، خاصة البلدان التي تعاني من المعدلات المرتفعة للبطالة، والجزائر من بين أهم الأسباب التي تدفعها لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أراضيها، هي رغبتها في تأثير هذه الاستثمارات في الرفع من معدلات التشغيل، إلا أن الواقع يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي لم يساهم بفعالية في استحداث مناصب شغل جديدة كما يظهر في الجدول التالي :

الجدول رقم (07):فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2002-2017)

السنوات	الزراعة	البناء و الأشغال العمومية	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الاتصالات	المجموع
عدد العمال	641	23928	81413	2196	2407	7656	13842	1500	133583
النسبة%	0.48	17.91	60.95	1.64	1.80	5.73	10.36	1.12	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يظهر الشكل أن الشركات الأجنبية المستثمرة في القطاع الصناعي هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة الوطنية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة(2002-2017)، حيث وفرت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية 23928 فرصة عمل، والشركات الأجنبية الناشطة في قطاع الخدمات وفرت 7656 فرصة عمل ، وبالنسبة للقطاع السياحي في فقد تم توفير7656 فرصة عمل، أما الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الصحة 2196 منصب شغل، في حين نجد أن الشركات الأجنبية العاملة في قطاعي النقل والاتصالات الأخرى وفرت 2047 منصب شغل و1500 منصب

شغل على الترتيب.كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الزراعة، احتلت المرتبة الأخيرة من حيث مساهمتها في خلق فرص الشغل في الجزائر حيث وفر ما يعادل641 فرصة عمل، نظرا لقلة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع.

ويتبين من الجدول أن الاستثمار الأجنبي لم يوفر العديد من مناصب الشغل للعمال المحليين، ويمكن إرجاع ذلك إلى تشغيل هذه الشركات الأجنبية لليد العاملة الأجنبية التي تأتي بها من موطنها الأم، ومثال ذلك الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تعتمد بنسبة كبيرة على العمالة الصينية.أو المجالات المستثمر فيها ليست ذات كثافة عمالية كبيرة، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات الأجنبية تشكل فقط نسبة 1.42% من إجمالي الاستثمارات في الجزائر. وبالتالي هذه الشركات لم تأثر بشكل كبير على التشغيل في الجزائر مقارنة لما وفره الاستثمار المحلي، و الجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول رقم (08):العمالة المنشئة في المشاريع المحلية والأجنبية في الجزائر للفترة (2002-2017)

الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ	النسبة	عدد العمال	النسبة%
الاستثمار المحلي	62334	%98.58	11780833	%82.38	1098011	%89.15
الاستثمار الأجنبي المباشر	901	1.42%	2519831	%17.62	133583	10.85%
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يبين الجدول نسبة العمالة التي استحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2017/2002) بـ 17.62%، بما يعادل توفير 129254 منصب شغل من خلال 901 مشروع أجنبي، من إجمالي 63235 مشروع استثماري(محلي وأجنبي) .

III. حصة القطاع السياحي من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المداخل التي تعتمد عليها الدول المضيف لتمويل استثماراتها، وبالنظر إلى طبيعة الاستثمار في القطاع السياحي الذي يستوجب الاستعانة برؤوس أموال أجنبية، تجد الجزائر نفسها أمام ضرورة إشراك المستثمرين الأجانب لتنمية الصناعة السياحية وجعل الجزائر وجهة سياحية واعدة لها مكانتها في الساحة الدولية، خاصة وأنها تمتلك مقومات سياحية معتبرة تأهل القطاع بأن يكون بديلا تنمويا لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر، فمن خلال هذا المحور سنحاول التطرق لأهم هذه المقومات السياحية، وحصة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاستثمار السياحي في الجزائر.

1.III.مقومات الصناعة السياحية في الجزائر: تمتلك الجزائر مقومات طبيعية، حضارية وثقافية كفيلة بأن تجعل منها وجهة سياحية متميزة على المستوى الإقليمي والعالمي، في حال ما دعمت هذه المقومات بالإمكانيات البشرية والمادية بالأخص هياكل الاستقبال السياحية والبنية التحتية اللازمة التي تعزز من مقومات الجذب السياحي الخام التي تميز الجزائر، وتتجسد أهم هذه المقومات في النحو التالي:

1.1.III. المقومات الطبيعية: إن التموقع الإستراتيجي للجزائر وشساعة مساحتها فهي تعتبر الدولة الأكبر مساحة في إفريقيا، سمح لها بامتلاك مؤهلات سياحية طبيعية مهمة ومتعددة من شريط ساحلي خلاب يطل على البحر الأبيض المتوسط ، ومناخ متوسطي معتدل، وتضاريس متنوعة وصحراء واسعة، كلها تسمح بممارسة أنماط سياحية متعددة، نبرز أهم هذه المقومات فيما يلي:

- **الشريط الساحلي:** تطل الجزائر على البحر الأبيض المتوسط على طول شريط ساحلي يبلغ 1644 كلم تتخلله عدة خلجان وكتل صخرية، يمر على 420 بلدية ساحلية من "واد كيسر" بتلمسان غربا إلى "واد سوابي السبع" بالطارف شرق،

وهذا يجعل السياحة الساحلية منتجا أساسيا لقيام السياحة الشاطئية، خاصة وأن الجزائر تحظى بشواطئ خلابة، تتمركز أهمها في سكيكدة، القالة، عنابة، جيجل، بجاية، تيبازة، وهران وتلمسان.

كما يتوفر الشريط الساحلي والمدن الداخلية المحاذية له على عدة محميات طبيعية عالمية تتوفرعلى نظام بيئي مميز، وتنوع غطائها النباتي واحتوائها على عدد من الكائنات النادرة تم إنشائها للمحافظة على البيئة والثروة الحيوانية والنباتية.

- **الأطلس التلي والهضاب العليا:** يمتد الأطلس التلي على شكل سلاسل جبلية، فهناك سلسلة الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، بينهما سهول ساحلية أشهرها سهل متيجة، وهران وعنابة، وسهول داخلية أشهرها سهل تلمسان، ونجد مجموعة سلاسل جبلية متفاوتة الارتفاع فنجد أعلى قمة في جبل الأوراس وقمة لالا خديجة والونشريس والشريعة التي تعتبر مناطق سياحية يمكن استغلالها لممارسة السياحة الجبلية، بممارسة بعض الرياضات، أما الهضاب العليا فيتراوح علوها مابين 900 و1000م، تمثل هضاب الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والغربية بها العديد من المنخفضات أهمها سطيف وتبسة. (صحراوي و سبتي، الصفحة 56)
- **الصحـراء الجزائرية:** تعد الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم، حيث تقارب مساحتها 2 مليون متر مربع، وتحتوي على تراث طبيعي وثقافي تاريخي غني ومتنوع، حيث تعد السياحة الصحراوية جوهرة المنتوج السياحي الجزائري، باحتوائها على ثلاث حظائر ثقافية مصنفة عالميا. والمتمثلة فـــي: (بعداش، 2014 ، الصفحة 11)

- **حظيرة وادي ميزاب بـغرداية:** صنفت المعالم المعمارية والثقافية التاريخية لهذه المنطقة ضمن التراث العالمي، ومن أهم مدنها بني يزقن، كما تحتوي على مجموعة مهمة من واحات النخيل؛
- **حظيرة الطاسلي بـإليزي:** تقع في أقصى الجنوب الشرقي، وتعرف هذه المنطقة بالحظيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفت منذ عام 1986 من طرف اليونيسكو كتراث عالمي، وفيها كل العناصر الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تجعلها منطقة سياحية بامتياز، فهي بمثابة متحف طبيعي مفتوح يتضمن أكثر من 1500 رسم ونقش حجري.
- **حظيرة الهقار بـتمنراست:** تتميز الحظيرة الوطنية للهقار التي تم إنشاؤها سنة 1987 بتضاريسها وثروتها الحيوانية والنباتية والنقوش التي تشكل امتيازات حقيقية للسياحة تشهد على الأزمنة الغابرة.

كل هذه المقومات التي تزخر بها الصحراء الجزائرية بما فيها من واحات شاسعة تعتبر الأشهر في العالم كتيميمون وبني عباس، ومناظر طبيعية كغروب الشمس في منطقة أيسكرام بعمق الصحراء الذي يعتبر من أجمل اللوحات الطبيعية، كفيلة بجعل السياحة الصحراوية منتجا سياحيا هاما يؤهل الجزائر بدخول السوق السياحية الدولية بميزة تنافسية عالية.

- **الثروة المعدنية:** تزخر الجزائر بمقدرات ومؤهلات حموية معتبرة، موزعة عبر كل التراب الوطني، تتسم بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية الحموية، التي تسمح بالتنافس من جهة وتقديم فرص معتبرة للاستثمار من جهة أخرى، حيث أسفرت عملية تحيين للحصيلة الحموية عبر التراب الوطني 282 منبع حموي، من بينها 100 منبع حموي ذات الأولوية والمؤهلة للاستغلال عن طريق إنجاز مشاريع حموية جديدة، بالإضافة إلى المنابع الحموية المستغلة وكذا الممنوحة في إطار عقود الامتياز واستغلال المياه الحموية، كما تم إدراج 30 محطة حموية لاستقبال الآلاف المستجمين واللياقة البدنية والبعض الآخر لأسباب علاجية محددة، و 09 مشاريع أخرى موقفة حاليا، كما تظهره معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (09): وضعية الهياكل الحموية نهاية 2017

العدد		المنشآت الناشطة				مشاريع في طور الإنجاز منابع حموية عمومية	مشاريع موقفة منح استغلال المياه الحموية
منابع حموية	منح استغلال المياه الحموية	محطات حموية		مراكز العلاج بمياه البحر			
		عمومية	خاصة				
282	74	08	13	282	74	08	

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

2.1.III. المقومات الثقافية: تزخر الجزائر بغنى وتنوع الموروث الثقافي والحضاري، نتيجة الحضارات المختلفة التي توالت عليها، كالحضارة الفينيقية، الرومانية، البيزنطية والإسلامية، فالآثار والمعالم القيمة الموجودة في الجزائر كالمدن الرومانية والفن الصخري بالطاسيلي والهقار، والمباني والمرافق الدينية والمعمارية التي تشهد على بروز الإسلام في الجزائر، كلها تدل على عراقة وأصالة هذه الحضارات والشاهد على ذلك تصنيف اليونيسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث الإنساني العالمي والمتمثلة فـــي :

الجدول رقم (10): المعالم الأثرية المصنفة ضمن التراث العالمي لليونيسكو

المعلم الثقافي	الموقع	سنة التصنيف
قلعة بني حماد	ولاية مسيلة	1980
جميلة	شمال شرق مدينة سطيف	1982
وادي ميزاب	غرداية	1982
طاسيلي ناجر	سلسلة جبلية تقع في ولاية إليزي	1982
تيمقاد	مدينة باتنة	1982
الآثار الرومانية	المدينة الأثرية بتيبازة	1982
القصبة	مدينة الجزائر العاصمة	1992

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

إلى جانب الرصيد الثقافي والتاريخي الذي تتوفر عليه الجزائر، فهي تتميز بتراث شعبي محلي يسمح لها بتطوير الأنماط السياحية وتعزيز ولوج السياحة الثقافية؛

حيث نجد أبرز النشاطات الحرفية التقليدية التي تزخر بها الجزائر، النسيج في الأوراس والجلفة وبوسعادة، اللباس التقليدي وصناعة الجلود في تمنراست وتلمسان في صناعة الحقائب، ونجد صناعة الحلي في بني يني، صناعة النحاس في قسنطينة والطرز في توقرت، وصناعة الفخار والخزف الفني، الخيزران والحدادة الفنية والرخام والنقش على الخشب الذي يمارس في مناطق مختلفة من الوطن. (عوينان، 2014، الصفحة 153)

3.1.III.هياكل الاستقبال السياحي: لا تقتصر مقومات الجذب السياحي على المؤهلات الطبيعية والحضارية والتاريخية فقط، وإنما يجب أن تعزز بمنشآت الاستقبال السياحي بمختلف أنواعها وتصنيفاتها، التي تتماشى مع القدرات المالية المتفاوتة للسياح، الأمر الذي يزيد من جاذبية المنطقة السياحية، ناهيك عن الأهمية الاقتصادية لقطاع الفندقة من زيادة في الدخل القومي والتخفيف من حدة البطالة. والجزائر بالإضافة إلى الطاقة الاستيعابية التي ورثتها والمقدرة بـ5922 سرير والمتمركزة في المدن الشمالية والكبرى

للبلاد، عملت على توسيع قدراتها الاستقبالية من خلال انتهاجها لعدة مخططات تنموية، إلا أنها بقيت محتشمة ولا تكتسب صورة راقية تعكس جودة الخدمة المقدمة، إذ تصنف غالبيتها ضمن الفنادق الغير مصنفة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور طاقة الإيواء الفندقية في الجزائر حسب التصنيف خلال (2000-2017)

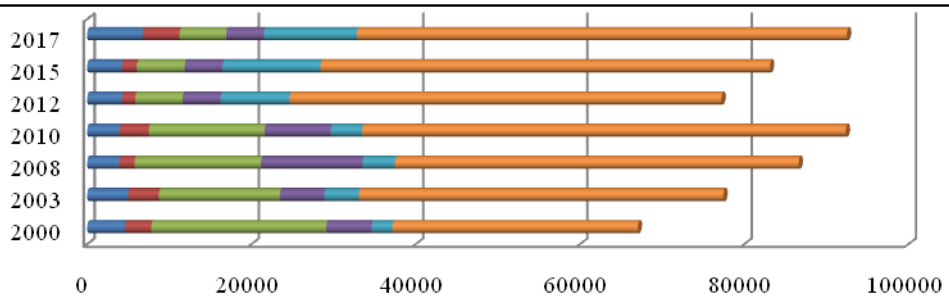

عدد الأسرة	2000	2003	2008	2010	2012	2015	2017
5*	4604	4959	3914	3948	4242	4242	6734
4*	3187	3757	1847	3560	1600	1800	4508
3*	21310	14740	15394	14090	5775	5829	5678
2*	5519	5425	12358	8070	4605	4605	4565
1*	2541	4212	3967	3804	8407	11925	11335
غير مصنفة	29891	44381	49162	58905	52613	54742	59713

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

يبين الشكل أعلاه تطور القدرة الاستيعابية للفنادق في الجزائر، حيث ارتفع إجمالي عدد الأسرة من67087 سرير سنة 2000 إلى 92533 سرير عام 2017، ولكن يبقى هذا الارتفاع جد ضعيف، بالإضافة إلى أن نسبة 64.53% من هذه الطاقة تندرج ضمن الفئة الغير مصنفة، أما الفئة المصنفة فقدرت بنسبة 35.46%. والفنادق المصنفة ضمن 5* و4* تمثل عدد قليل جدا، أما فئة 3* و2* عرفت انخفاضا ملحوظا وذلك بسبب تخفيض درجة التصنيف لبعض الوحدات الفندقية، وهذا يعكس عدم استجابتها للمعايير المعمول بها، في المقابل عرفت الفئة 1* تطورا مستمرا خلال نفس الفترة. أما فيما يخص هياكل الاستقبال الأخرى كالإقامات السياحية والموتيلات وغيرها فهي تعرف نمو شبه منعدم، حيث لم تسجل أي تطور منذ سنة 2013، بالإضافة إلى أن طاقتها الاستيعابية جد محتشمة

III.2. تطور الاستثمار السياحي في الجزائر: من بين أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر هو ضعف الاستثمارات السياحية في القطاع، وضعف رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار السياحي، الأمر الذي يعيق من وتيرة إنجاز المشاريع السياحية وهذا ما انعكس على الاحتياجات الحالية في الحظيرة الفندقية خاصة وأن الاستثمار السياحي في الجزائر يتجه إلى تغطية العجز في مجال الإيواء، فمن خلال أرقام الجدول أدناه يمكن ملاحظة ضعف المشاريع الاستثمارية في المجال السياحي:

الجدول رقم (11): تطور عدد مشاريع الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

السنة	عدد المشاريع السياحية	نسبة التطور	حجم الاستثمار بالمليار دولار*	السنة	عدد المشاريع السياحية	نسبة التطور	حجم الاستثمار بالمليار دولار*
2002	667	-	0.6	2010	597	-3.40	1.7
2003	436	-34.63	0.9	2011	702	17.59	1.8
2004	484	11.01	1.4	2012	713	1.57	1.9
2005	529	9.30	1.6	2013	611	-14.31	1.9
2006	612	15.69	1.8	2014	861	40.92	2.0
2007	556	-9.15	2.3	2015	1270	47.50	1.8
2008	530	-4.68	2.1	2016	1602	26.14	1.8
2009	618	16.60	1.8	2017	1946	21.47	1.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
- إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.
* https://www.wttc.org/datagateway, consulté le : 03/01/2020

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن الاستثمار السياحي في الجزائر يغلب عليه طابع عدم الاستقرار حيث يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى، ولكن في السنوات الأخيرة شهد ارتفاعا محسوسا وكان ذلك من سنة 2014 إلى أن بلغ ذروته سنة 2017 أين سجلت عدد المشاريع الاستثمارية 1946 مشروع سياحي، وكان هذا النمو تزامنا مع انخفاض أسعار النفط حيث بلغت 35 دولار للبرميل، ما يفسر ببداية حرص السلطات على التوجه نحو القطاعات الاقتصادية البديلة للمحروقات وعلى رأسها القطاع السياحي، لكن يبقى هذا الارتفاع الذي عرفته الاستثمارات السياحية في الآونة الأخيرة محتشما ولا يستجيب لحجم الطلب السياحي رغم محدوديته، وهذا راجع لعدة عوائق تحد من ترقية وتطوير الاستثمار السياحي في الجزائر .

III.3.تحليل وضعية مشاريع الاستثمار السياحي في الجزائر

تساهم المشاريع السياحية المبرمجة في تغطية العجز الكبير الذي يعرفه مجال الإيواء في الجزائر، إضافة إلى فرص الشغل التي يمكن أن توفرها، إلا أن العراقيل التي يواجهها الاستثمار السياحي خاصة والاستثمار بشكل عام، يحد من تجسيد هذه المشاريع فمنها مشاريع موقفة أو لم يتم إطلاقها بعد، وعدد قليل من المشاريع المنجزة مقارنة بإجمالي المشاريع، والأخرى منها لا تزال في طور الإنجاز، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم(12): ملخص وضعية المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي نهاية 2017

وضعية المشاريع	إجمالي المشاريع	عدد الأسرة	فرص العمل	التكلفة الإجمالية 10^9دج ×
مشاريع في طور الإنجاز	746	101772	44840	412.26
مشاريع موقفة	147	16985	6978	80.297
مشاريع لم تطلق بعد	928	129641	47812	602.801
مشاريع منجزة	107	10162	4476	27.096
الإجمالي	**1964**	**258560**	**104106**	**1122.45**

المصدر:إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية

سجلت الجزائر 1964 مشروع سياحي سنة 2017 بطاقة استقبال بلغت 258560 سرير، تسمح بخلق أكثر من مليون فرصة عمل، بتكلفة إجمالية قدرت بـ 412.26 مليارد ج، ومن بين هذه المشاريع نجد 928 مشروع لم ينطلق بعد وذلك راجع للتأخر

الذي سجلته بعض الولايات في إعداد مخططاتها الولائية للتهيئة السياحية، بالإضافة إلى عدم الانتهاء من دراسات مخططات التهيئة السياحية (PAT) على مستوى مناطق التوسع السياحية المصنفة والتأخر في تصنيف البعض الآخر منها، بالإضافة إلى صعوبة توفير التمويل اللازم للمشاريع السياحية التي تتميز بتكاليف ضخمة، خاصة في ظل عدم توفر مؤسسة مالية مختصة في تمويل الاستثمارات السياحية، حيث تم تسجيل تعثر 540 مشروع سياحي بسبب مشكل التمويل بداية سنة 2017، ما يمثل نسبة 40% من نسبة الاستثمارات السياحية المعتمدة في الجزائر

III.4.الاستثمار السياحي الأجنبي المباشر في الجزائر

يوفر القطاع السياحي في الجزائر إمكانيات استثمارية معتبرة جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاع السياحي في الجزائر يشكل أرقاما ضعيفة جدا من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية المصرحة وذلك حسب ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (06): توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرحة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

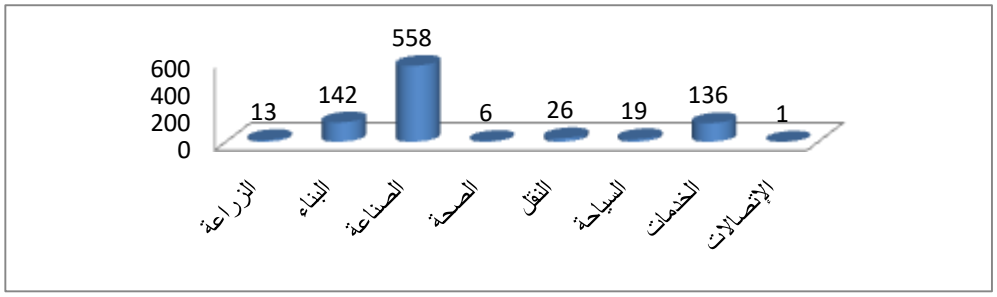

المصدر:

من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395, consulté le 29/12/2019

يبين الشكل أعلاه أن القطاع الصناعي يستحوذ على الأغلبية الساحقة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر بـ588 مشروع، وهذا نظرا لتمركز أغلب المشاريع الأجنبية في قطاع المحروقات، أما باقي القطاعات الاقتصادية فقد استقطبت نسبة قليلة من المشاريع الأجنبية، من بينهم القطاع السياحي الذي يتمركز فيه عدد قليل جدا من الاستثمارات الأجنبية وهي تمثل 19 مشروع فقط من بين 901 مشروع، أي ما نسبته 2.11 % من إجمالي الاستثمارات السياحية في الجزائر، وتتجسد أهم المشاريع السياحية التي تشرك الأجانب في الجدول التالي:

الجدول رقم (13) أهم المشاريع الاستثمارية التي تشرك أجانب في الجزائر نهاية 2017

المستثمرين	الموقع	عدد الأسرة	فرص العمل
Société de droit Algérien FORUM EL DJAZAIR	منطقة التوسع السياحي	2004	1500

		MOURITI	Société Algero- Emiratie de promotion immobilière EMIRAL
1200	2500	الجزائر باب الزوار	Société de droit Algérien TRUST COMPLEXE BUILDING [SPA TRUST REAL ESTATE] [ALGERO-JORDANO QATARIS]
1500	1684	سكيكدة	Société de droit Algérien VILLAGE DE VACANCESRUSSICADA PARK ALGERO-SAOUDIEN
90	284	قسنطينة	Société de droit Algérien SPA CITY MALL ALGERO-SAOUDIENNE
750	756	سيدي فرج	Société KARMID
200	1104	ورقلة الحجيرة	SARL RICARDI GLOBAL : ITALO-ALGERIENNE CONSTRUCTION
256	672	الدار البيضاء الجزائر	SPA CSCEC ALGERIE/ALGERO-CHINOISE
400	894	باب الزوار	SARL TRACK LINE Coopération ALGERO-IMARATIS
/	254	بن عكنون	SARL FERDI LILLIY Coopération ALGERO-CHINOISE
125	236	بجاية	EURL SHIFABE BEN IDIR ELIAS Coopération ALGERO- SAOUDIENNE ASICOM
500	1082	الجزائر	SARL SAPLA

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة السياحة والصناعة التقليدية

IV.النتائج:

– كشف مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر عن صعوبة تأسيس المشاريع نظرا لتعقيد وكثرة الإجراءات الإدارية خاصة فيما يخص استخراج التراخيص وتسجيل الملكية؛

– سجلت الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار متوسط ضعيف جدا مقارنة بالمتوسط العالمي وذلك لضعف المتطلبات الأساسية ومحدودية العوامل الكامنة خاصة الأسواق وصعوبة النفاذ إليها،مع انخفاض كبير في عوامل التميز والتقدم التكنولوجي؛

– طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي وهيمنة الدولة عليه يزيد من حجم التضييق على الحرية الاقتصادية مما يقلص من فرص الاستثمار والتجارة، ويزيد من مظاهر الفساد وانتشار البيروقراطية؛

– كشف تقرير التنافسية العالمي على ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، واعتبر كل من البيروقراطية والفساد الإداري وصعوبة الحصول على التمويل، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية في البلاد هي العوامل الأكثر إشكالية في ممارسة الأعمال بالجزائر؛

– تحتل الجزائر مراتب متدنية ضمن كل المؤشرات الدولية التي شملتها الدراسة، مما يعكس ضعف بيئة الأعمال في الجزائر وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

– تزخر الجزائر بمقومات سياحية معتبرة خاصة الطبيعية منها، إلا أن عدم استغلالها وتدعيمها بالبنية التحتية والفوقية اللازمة للسياحية يجعل من السياحة قطاعا جانبيا لا يساهم في دعم الاقتصاد الوطني الجزائري؛

– نصيب الجزائر من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف جدا، وترتكز أغلبية هذه المشاريع في قطاع المحروقات، نظرا لانخفاض معدل الخطورة فيه وضمان مردوديته، إلى جانب طبيعة الصناعة الاستخراجية التي تتطلب تكنولوجية مرتفعة؛

– يعرف الاستثمار السياحي في الجزائر وتيرة منخفضة نظرا لجملة من العوائق التي تعترضه أهمها مشكل العقار السياحي وقصور التمويل خاصة في ظل غياب هيئة مكلفة بتمويل الاستثمارات السياحية، وتكلفة المشاريع السياحية التي لا تتناسب مع طبيعة القروض الممنوحة، وبطئ مردوديته التي تتحقق على المدى الطويل؛

– الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب، ولا يستجيب لتطلعات الصناعة السياحية في الجزائر، فلم يسجل القطاع السياحي سوى 19 مشروع أجنبي حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

V.الخلاصة: الجزائر على الرغم من امتلاكها لمقومات سياحية متنوعة كفيلة بتوفير فرص استثمارية معتبرة، إلا أن البيئة الاستثمارية في الجزائر تعتبر بيئة طاردة لشتى أنواع الاستثمار محليا كان أو أجنبيا، حيث بينت مؤشرات قياس بيئة أداء الأعمال الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية ضعف الجزائر في مختلف المجالات واحتلالها المراكز الأخيرة في العديد من المؤشرات، وهذا ما أثر سلبا على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وفعاليته في دعم وتنمية الاستثمار في صناعة السياحية.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات المتمثلة في النقاط التالية:

- مراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري، وتفعيل أسواق السلع والعمل وتوسيع الأسواق المالية، وإعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للاستثمار خاصة القاعدة (51/49)، مع ضرورة تدعيمه بمختلف الحوافز والضمانات لتهيئة البيئة الاستثمارية المشجعة للاستثمار المحلي ولانتقال رؤوس الأموال الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة على غرار قطاع السياحة؛
- التخفيف من الإجراءات الإدارية المعقدة والتقليص من تكلفتها، والقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري مع ضرورة العمل على استقلال النظام القضائي وحماية المستثمرين المحليين والأجانب والعمل على قضاء على السوق الغير رسمي؛
- العمل على توفير البيئة التمكينية اللازمة لقيام المشاريع الاستثمارية بما فيها السياحية، فيما يخص البنية التحتية لشبكة الطرق والاتصالات وتبني تكنولوجيا المعلومات وتفعيل النظام المصرفي ؛
- تسوية مشكل العقار بشكل عام والعقار السياحي بشكل خاص مع ضرورة الإسراع في الانتهاء من دراسات التهيئة على مستوى مناطق التوسع السياحية للحد من الانتشار الفوضوي للاستثمار السياحي؛
- القضاء على صورة انعدام الأمن في الجزائر التي تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وعلى الطلب السياحي الوافد إلى الجزائر من جهة أخرى؛
- تنمية الكفاءات البشرية وتعزيز عامل الابتكار والتكنولوجيا، مع ضرورة توظيف الأفكار في سوق العمل والسلع؛
- تفعيل دور الديوان الوطني للسياحة في الترويج للمؤهلات السياحية التي تتمتع بها الجزائر في الخارج، مع ضرورة التعريف بحجم الإمكانيات الاستثمارية التي يوفرها القطاع السياحي؛

VII . المراجع:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .(2019) .تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار .8 ."الكويت.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .(2001) .تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية .80 .الكويت.

3. بعداش ,ع .ا .(2014) .صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات "رؤية استكشافية وإحصائية ."*الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية* .11 .p ,(22)

4. بلخياط ,ج .(2014) .جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ."*أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .151 ,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة الحاج لخضر باتنة.

5. صحراوي ,م .ت & .,سبتي ,و ,2017) .ديسمبر .(السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول .*مجلة نماء للتجارة والاقتصاد* .56 .p ,

6. عوينان ,ع .ا .(2013) .السياحة في الجزائر بين الامكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية .*أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة ,الجزائر .

7. مساني ,ص .(2019) .الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة مابعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995- 2014.*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ,1الجزائر .

8. ميدون ,إ .(2015) .تحليل دور ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري في ظل مستجدات البيئة الاقتصادية .*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة ,2الجزائر .